المحاضرة الأولى : أساسيات حول الرقابة البنكية

مفهوم الرقابة البنكية (أو المصرفية) هو مفهوم محوري في القطاع المالي، ويمكن تعريفه على النحو التالي:

أولا :تعريف الرقابة البنكية (المصرفية)

الرقابة البنكية هي:المجموعة الشاملة من الإجراءات والضوابط التي تمارسها السلطات النقدية أو هيئات الإشراف والرقابة (عادةً ما يكون البنك المركزي أو مؤسسة النقد في الدولة) على الجهاز المصرفي.تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان سلامة وكفاءة النظام المصرفي والمالي، والتحقق من التزام البنوك والمؤسسات المالية بالقوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية والاحترازية الصادرة.

ثانيا : الأهداف الرئيسية للرقابة البنكية

تنصب الرقابة البنكية على تحقيق عدة أهداف حيوية:

- **حماية المودعين والمستثمرين :**من خلال ضمان سلامة المركز المالي للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، خاصة تجاه ودائع العملاء.
- **ضمان استقرار النظام المالي :**من خلال الحد من انتشار المخاطر النظامية (Systemic Risk) وتفادي وقوع أزمات مالية أو إفلاس للبنوك، مما يحافظ على الثقة في القطاع المصرفي.
- **تحقيق الكفاءة التشغيلية :**التأكد من أن البنوك تعمل بكفاءة، وتستخدم مواردها بالشكل الأمثل، ولديها أنظمة داخلية سليمة لإدارة المخاطر.
- **تطبيق السياسة النقدية :**ضمان التزام البنوك التجارية بالسياسات النقدية والائتمانية التي تحددها السلطات النقدية للدولة.

ثالثا : خصائص الرقابة البنكية

تُعدّ الرقابة البنكية إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها السلطات النقدية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي،و هي تتميز بعدة خصائص أهمها :

- **إلزامية:** مفروضة قانوناً من طرف البنك المركزي ويجب على جميع البنوك الالتزام بها.
- **وقائية**: تهدف إلى منع الأزمات والمخاطر قبل وقوعها.
- مستمرة**:** تُمارس بشكل دائم من خلال تقارير ومتابعات دورية.
- **فنية وقانونية**: تعتمد على خبرة في الجوانب المالية والقانونية للبنوك.
- **سرّية:** تتم في إطار من السرية لحماية المعلومات البنكية الحساسة.
- **إصلاحية وتوجيهية**: تهدف إلى تصحيح الأخطاء وتوجيه البنوك لتحسين أدائها.
- **شمولية:** تشمل جميع أنشطة البنك المالية والإدارية والقانونية.

رابعا : أنواع الرقابة البنكية

تنقسم الرقابة البنكية وفق مصدرها إلى : رقابة داخلية تقوم هيئة من البنك و رقابة خارجية تتولها هيئات من خارج البنك .

1- **الرقابة الداخلية :** و تعرف بالمراجعة الداخلية هي وظيفة تؤسس ديلي:لبنك تكون في الهيكل التنظيمي للبنك مستقلة عن باقي الوظائف مهمتها تقييم و فحص الأنشطة و التأكد من الصحة المحاسبية و الحسابية لما هو مثبت في السجلات و كذا التأكد من صحة العمليات و الأنشطة وفق للقوانين الخارجية و الداخلية للبنك، وهذا بدافع حماية أصول البنك و أموال المودعين .و تحتوي الرقابة الداخلية على ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في ما يلي:

- **الرقابة الإدارية** : هي مجمل الإجراءات و الأساليب المتعلقة بالكفاءة التشغيلية و الالتزام بالسياسات الإدارية فهدفها هو التأكد من خضوع جميع العمليات إلى القوانين و اللوائح و السياسات المفروضة ، ويعتمد في هذا النوع من الرقابة الإثباتات التالية : الموازنات التقديرية ، الكشوفات الإحصائية ، تقارير الأداء .....الخ....
- **الرقابة المحاسبية :** هي جميع الإجراءات و الوسائل التي تهدف إلى اختبار مدى صحية المعالجة المحاسبية للعمليات المالية المثبتة في الدفاتر و السجلات المحاسبية و طريقة تبويبها و عرضها .
- **الضبط الداخلي :** و هي مجموع الإجراءات التي تهدف للمحافظة على أصول البنك ، بتطبيق مبدأ تقسيم العمل و تحديد سلطات و مسؤوليات كل موظف داخل البنك .

2- **الرقابة الخارجية :** و جميع الإجراءات و الأساليب الخارجية ، والتي تهدف للمحافظة على أصول البنك . وهي تنقسم إلى رقابة قانونية و رقابة مؤسساتية

- **الرقابة القانونية** : و يعرف أيضا بالتدقيق الخارجي و يقوم بها المدققين الخارجيين أو محافظي الحسابات ، و تهتم بفحص و تدقيق الحسابات و النتائج المحققة و في الأخير إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية الختامية في تمثيل المركز المالي الحقيقي للبنك .
- الرقابة المؤسساتية : و هي الرقابة التي يقوم بها هيئات خارجية مستقلة عن البنك و هي :

❖ **الرقابة المكتبية أو المستندية :** وهي رقابة تهتم بفحص الوثائق و المستندات المحاسبية التي تقوم البنوك بإرسالها بصفة دورية للبنك المركزي .

❖ الرقابة الميدانية و تتمثل في إرسال مفتشين للبنك و فرعه لضمان انتظام العمليات البنكية المنجزة و مطابقة البيانات المصرح بها للبنك المركزي مع البيانات الرقمية المحصل عليها التي تمت مراجعتها في عين المكان .